كلمة

معالي السيدة م. م. شينومونا

(رئيسة مجلس الشيوخ)

حول

تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً والادماج المالي

في

القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات

مكتب الأمم المتحدة، فيينا

(17 و18 آب/أغسطس 2020)

معالي الرئيسة،

يشرفني أن أساهم في هذا الموضوع المهم، " تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً والادماج المالي"، بما أنه نجتمع في وقت ازداد انحراف الوضع الاقتصادي للنساء، والفتيات بشكل غير متكافئ، بسبب جائحة كوفيد-19. وبالتالي، تكسب النساء الآن أقل، ويدخرن أقل، ويعملن في وظائف غير مضمونة، و/أو نادراً ما يغطين نفقاتهن. أنتن على علم، حضرة الأعضاء، أنه حول العالم، بشكل عام، يكون حصول النساء على الممتلكات، والموارد الإنتاجية ضعيفاً، وغالباً ما يتم الاعتماد على الرجال. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال العديد من الوظائف مقسمة بحسب الجندر، مع احتمال أكبر أن تتوظف النساء في وظائف منخفضة الأجر، كعاملات لحساب الأسرة بدون أجر، أو في القطاع غير الرسمي، مما يساهم في حدوث فجوات جندرية في المداخيل. تقل فرص أن تكون النساء من أصحاب المشاريع، ويواجهن عقبات أكثر من الرجال في بدء عمل تجاري. لذلك، عانت النساء من التمييز، وعدم المساواة الجندرية طوال سنوات. إن عدم المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية هو بسبب مجموعة من العوامل تتضمن المعتقدات الثقافية والدينية السلبية الشديدة التي تساهم في إدامة أوجه اللامساواة فيما يتعلق بالحصول على الموارد، والتحكم بها، وامتلاكها في جميع القطاعات، وكذلك، حقوق الميراث.

ويشكل تمكين النساء في الاقتصاد، وسد الفجوات الجندرية في عالم العمل أمران اساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030. ولا سيما تنفيذ **الهدف رقم 5** من أهداف التنمية المستدامة، حول المساواة الجندرية، **والهدف رقم 8**، حول تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، في السباق نحو التحرر الاقتصادي للنساء. وينطبق الأمر عينه على **الهدف رقم 1**، حول القضاء على الفقر، **والهدف رقم 2**، حول توفير الأمن الغذائي، **والهدف رقم 3**، حول ضمان الصحة، **والهدف رقم 10**، حول الحد من انعدام المساواة.

وفي سياق زيمبابوي، بالرغم من اتخاذ الحكومة المبادرة في تقليص الفجوة الجندرية، لا تزال النساء يشكلن أقلية فيما يتعلق بالمشاركة في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة التجارية، والسياحة، والصناعة، والتعدين، على سبيل المثال لا الحصر. استجابة لذلك، تبذل حكومة زيمبابوي جهوداً لتمكين النساء اقتصادياً، ولا تزال تبذلها ضمن إطار سياسة الجندر الوطنية، وأطر معيارية مثل منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة، وسلسلة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية حول المساواة الجندرية. تحقيقاً لهذه الغاية، تم وضع عدد من السياسات، وبرامج القروض لتسهيل التمكين الاقتصادي للنساء في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة. وتتضمن ما يلي:

- وضع المصرف الاحتياطي استراتيجية الإدماج المالي للنساء
- شركة تنمية المؤسسات الصغيرة التي تقدم قروضاً مالية، وتدريباً إدارياً للنساء
- شركة تنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة التي تقدم رأس مال عاملاً لتعزيز المؤسسات الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة، والتعاونيات التي تستهدف معظمها النساء، والشباب
- الصناديق الإنمائية للنساء، وكذلك، للمجتمع؛
- ومصرف زيمبابوي لتمكين النساء.

وقد قطعت هذه شوطاً كبيراً نحو تعزيز فرص حصول النساء على التمويل، وبدورها، قوتهن الاقتصادية، بقدر ما إقامة مشاريع التمكين الاقتصادي معنية.

زميلاتي النساء القياديات،

يعتبر التمكين الاقتصادي للنساء، في جوهره، عملية سياسية، تتطلب تغيير معايير، وهياكل، وعلاقات قوة قائمة. وعملاً بذلك، ينبغي على البرلمان وضع أنواع من الخطط، والسياسات، والبرامج، والبدء في تنفيذها، موجهة نحو معالجة التحديات الاقتصادية التي تواجهها النساء. تشمل هذه المبادرات الحاجة إلى؛

أ) سن قوانين حول حقوق النساء في الميراث، وملكية الأراضي؛

ب) تعزيز قدرة البرلمانيين على تدقيق خطط العمل الوطنية، والموازنات من منظور جندري، بهدف تعزيز فرص تمكين النساء؛

ج) زيادة أنشطة الدعوة، الدعم للخطط، والسياسات التي تحقق تمكين النساء، ومساهمتهن في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، على صعيد الأحزاب السياسية، وغيرها؛

د) وضع السياسات التي تعزز الحصول على التمويل المبسط، ومنخفض التكلفة، لا سيما للنساء. ينبغي أن تضمن هذه السياسات أن المتطلبات لفتح الحسابات المصرفية، والحد الأقصى للمعاملات الإيداعية للمعاملات صغيرة الحجم مخففة.

هـ) توفير بيئة قانونية مؤاتية للمشاركة الاقتصادية للنساء. يتضمن ذلك إزالة القيود الوطنية التي تتطلب موافقة الزوج على العمل خارج المنزل، أو لتسجيل مشروع تجاري.

و) زيادة إمكانية الحصول على فرص تعليمية للنساء، والفتيات. سيفتح التعليم المجال للنساء، والفتيات بالدخول إلى الاقتصاد الرسمي. كما يقول المثل الإفريقي: " إذا علمت فتاة علمت مجتمعاً". يشكل تعليم الفتاة تأثيراً قوياً على حياتها، وحياة الأشخاص في المجتمع التي تعيش فيه. ينبغي التركيز الخاص على ضمان أن الفتاة تحصل على الفرص المتساوية لتتعلم مواد **العلوم، والتكنولوجيا، والرياضيات** التي تعتبر جوهر الثورة الصناعية الرابعة. ينبغي ضمان أنه لا يتم إغفال النساء، والفتيات خلال الثورة الصناعية الرابعة، من خلال ضمان أنهن يحصلن على التعليم، والمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في اقتصاد المعرفة.

وبصفتنا برلمان زيمبابوي بشكل عام، ونساء برلمانيات بشكل خاص، لقد قطعنا شوطاً مهماً في ضمان تمثيل النساء في الميدان السياسي من خلال النجاح في ممارسة الضغوط لتنفيذ الحصة الجندرية في الدستور الجديد الذي أُصدر في أيار/مايو 2013. فازدادت الكتلة الحرجة من النساء في البرلمان، وارتفع صوتنا الموحد للضغط من أجل التمكين الاقتصادي للنساء. لم يعد سعينا، خلال التعديل الدستوري الحالي، توسيع نطاق الحصة الجندرية، ولم يعد الحصول على قطعة من الحصة. إنه من أجل الحصة المتساوية من الحصة السياسية، 50/50 أو لا اتفاق. وعند تنفيذ ذلك، سيكون لدينا صوت أعلى في دفع التمكين الاقتصادي للنساء في زيمبابوي. فالمسيرة لن تكون سهلة، لأنها تستلزم التنازل عن السلطة من قبل مَن أسند مركزه المميز إلى نظام ذكوري بطبيعته. لقد بدأنا مسيرة الألف ميل بخطوة واحدة، وبالنسبة لنا، لا مجال للتراجع. لا يعتبر تمكين النساء نوعاً من الترف، بوسعنا تجاهله. كما قال الراحل الأمين العام للأمم المتحدة السابق، كوفي أنان، (رحمه الله!)، "إن تمكين المرأة هو أفضل وسيلة لتنمية المجتمعات". ستحكم علينا الأجيال القادمة بقسوة إذا تخبطنا في رثاء الذات، ولم نقم بشيء.

شكراً لكنّ!

INTERVENTION

BY

HON M. M. CHINOMONA

(PRESIDENT OF THE SENATE)

ON

STEPPING UP WOMEN'S ECONOMIC EMPOWERMENT AND FINANCIAL INCLUSION

AT

13TH SUMMIT OF WOMEN SPEAKERS OF PARLIAMENT

UNITED NATIONS OFFICE, VIENNA

(17 - 18 AUGUST 2020)

Madam President,

I am honoured to contribute on this very important subject, '***Stepping up women's economic empowerment and financial inclusion'*,** more so as we are meeting at a time when the economic status of women and girls has been further disproportionately skewed by the COVID-19 pandemic. Consequently, women are now earning less, are saving less, hold insecure jobs and or are barely making ends meet. You are aware, Hon Members, that across the globe, women's access to property and productive resources is generally weak and often dependent on males. Moreover, many jobs continue to be segregated by gender, with women more likely to be employed in low-paying jobs, as unpaid family workers, or in the informal sector, contributing to the gender gap in earnings. Women are less likely to be entrepreneurs and face more disadvantages starting businesses than men. Hence women have been disadvantaged by years of discrimination and gender inequalities. Their unequal access to economic opportunities is due to a combination of factors which include, strong negative cultural and religious beliefs that perpetuate inequalities in terms of access, control and ownership of resources in all sectors, as well as rights to inheritance.

Empowering women in the economy and closing gender gaps in the world of work are key to achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development. In particular the achievement of Sustainable Development **Goals 5,** on gender equality, **Goal 8** on promotion of full and productive employment and decent work for all is critical in the race towards the economic emancipation of women. The same applies to **Goal 1** on ending poverty, **Goal 2** on food security, **Goal 3** on ensuring health and **Goal 10**, on reducing inequalities.

In the context of Zimbabwe, though government has taken the initiative to reduce the gender gap, women still remain a minority in terms of participation in key sectors such as commercial agriculture, tourism, manufacturing, and mining, to mention but a few. In response, the Government of Zimbabwe has and continues to make efforts to empower women economically within the context of the National Gender Policy (NGP) and normative frameworks such as the Beijing Platform for Action, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) and a series of International Labor Organization Conventions on Gender Equality. To this end, several policies and loan schemes were established to facilitate women's economic empowerment in small and medium enterprises. These include:

- The development by the Reserve Bank of the Women’s Financial Inclusion Strategy,
- The Small Enterprises Development Corporation (SEDCO) which provides financial loans

and management training for women.

- Small and Medium Enterprises Development Corporation (SMEDCO) provides working capital to promote micro, small and medium enterprises, and cooperatives mostly targeting women and youths,
- The Women Development as well as the Community Development Funds respectively; and,
- The Zimbabwe Women's Empowerment Bank

These have gone a long way towards enhancing women's access to finance and, in turn, their economic muscle in as far as the establishment of economic empowerment projects is concerned.

My fellow Women Leaders,

Women's economic empowerment is an inherently political process that requires changing established norms, structures and power relations. Pursuant to that, Parliament has to develop and roll out a cocktail of plans, policies and programmes directed towards addressing the economic challenges faced by women. Such initiatives include the need to;

a) Enact laws on women rights to inheritance and land ownership;
b) Enhance the capacity of Parliamentarians to scrutinise National Action Plans and budgets with a gender lens with a view to enhancing women's economic opportunities.
c) Increase advocacy and support for plans and policies that deliver women's economic empowerment and participation in the key sectors of the economy at political party level and beyond.
d) Develop policies that promote access to simplified and low-cost financing particularly for women. Such policies should ensure that requirements for opening bank accounts as well as deposit transaction caps for low volume transactions are relaxed.
e) Create an enabling legal environment for women's economic participation. This includes the removal of legal constraints which require spousal consent to work outside the home area or to register a business.
f) Increased access to educational opportunities for women and girls. Education will open up more avenues for women and girls to penetrate into the formal economy. As the African adage goes 'You educate a girl child you educate a community". The education of the girl child will have a ripple effect on their lives and those of the community that they live in. In particular focus must be on ensuring that the girl child is given equal opportunities to study the **Science, Technology, and Mathematics (STEM)** subjects that are at the centre of the Fourth Industrial revolution. We must ensure that women and the girl-child are not left behind again during the Fourth Industrial Revolution by guaranteeing that they have the

necessary education and skills to participate effective in the knowledge-economy.

As Parliament of Zimbabwe in general and women Parliamentarians in particular, we have made significant strides in ensuring women's representation in the political sphere by successfully lobbying for a gender quota in the new Constitution that was passed in May 2013. This has increased the critical mass of women in Parliament and our unitary voice in lobbying for women's economic empowerment. Our pursuit during the current constitutional amendment is no longer for the extension of the gender quota, is no longer for a piece of the pie. It is for an equal share of the political pie, 50/50 or no deal. Once that is achieved, we will have an even more vociferous voice in driving women's economic empowerment in Zimbabwe. The journey will not be easy for it entails abdication of power by those who have for long predicated their privileged positions on an inherently patriarchal system. We have begun then journey of a thousand miles with a single step and, for us, there is no turning back. The empowerment of women is not a luxury we can afford to ignore. In the words of the late former U.N. Secretary General, Kofi Annan (God rest his soul!), "There is no tool for development more effective than the empowerment of women." Posterity will judge us harshly if we wallow in self-pity and do nothing.

I thank you.